

شفرة القاتل الهارب

المنطقة المتواجدة فيها المتهم وتحديد محل الإتصال بدقة. كما طلبوا نفس الطلب من العامل (زميل المتهم) عند إتصال المتهم به، ويكون ذلك بطريقة عادية، وأن لا يُشعر المتهم الهارب بشيء.. في الوقت الذي قاموا رجال البحث بالتنسيق مع إدارة مكافحة الإرهاب وعن طريق المقدم/ معمر هراش من أجل ذلك.



عقيد / إلياس الشميري

كون لدى إدارة مكافحة الإرهاب شفرات لتتبع المكالمات الهاتفية بكل أنواعها والتعرف من خلال ذلك على موقع الإتصال وتحديد منطقتهم فكان عن طريق التنسيق هذا وتتم المكالمات الواردة من المتهم وخاصة المكالمة الأخيرة منه إلى صاحبته التي أبلغه فيها بأنه متواجد في منطقة حرض ومنتج نحو البلد العربي المجاور، أن تم تحديد مكان الإتصال في حينه وأن المتهم اتصل من مركز الاتصالات بمنطقة زيد بمحافظة الحديدة، ومتواجد في اللحظة هناك بزيبيد.. وسارع رجال الفريق آنذاك إلى التواصل مع الأخ مدير مباحث الأمانة العميد الركن رزق الجوفي ومع الأخ نائب مدير أمن الأمانة العميد حسين الرضي، وهذا تواصل بدوره مع اللواء فضل القوسي وكيل وزارة الداخلية لشؤون الأمن، والذي سارع من جانبه للاتصال بمدير أمن محافظة الحديدة العميد الركن عبدالوهاب الرضي وإصدار توجيهاته إليه بسرعة العمل على تتبع مكان تواجد المتهم بمنطقة زيد وضبطه ومن ثم إرساله فور ذلك إلى محل الاختصاص بالعاصمة صنعاء، وكان نتيجة لهذا الاهتمام والتحرك السريع عبر القنوات القيادية بإدارة المباحث وإدارة الأمن بالأمانة ثم وزارة الداخلية وإدارة أمن الحديدة، أن تم الإتصال إلى مكان المتهم الهارب وضبطه في منزل أحد المواطنين والذي كان صاحباً للمتهم ويُدعى بسام بمديرية زيد، وعملية المتابعة هناك والضبط للمتهم تمت من قبل مدير رجال أمن زيد، حيث تم إرساله وإحصاله بعد ذلك إلى مركز شرطة العقيد/ بصعنا، ليبدأ ضبط الفريق بالمركز واستنطاقه وفتح الحاضر معه فور إحصاله.

وكان المتهم شاباً فنياً عمره (٢٠) عاماً، من أبناء إحدى المناطق بمحافظة نمار.. وتدو عليه الساطة، ومن أسرة ريفية على قدر الحال.. وقد بدأ كلامه عند فتح الحاضر معه وطرح عليه أول سؤال بنوع من الارتباك والتخوف.. ثم هذا تدريجياً وأخذ ينطق في إجاباته على الأسئلة، وراح بعد ذلك يتكلم ويسرد اعترافه ويكشف الحقائق وتفاصيل الأحداث من بدايتها حتى النهاية.. وكان مما ورد ضمن اعترافه أنه تعرف على الشاب المجني عليه منذ أكثر من سنتين، وأرتبط به حبسب صداقة صاحب لابنك أحدهما عن الأخر معظم الأوقات والأيام.. وكان يلتقي به إلى جانب إرتباطه بأصحاب وأصدقائه آخرين له، يدعى أحدهم عدنان والأخر سفيان، والثالث على الذي سكن معه بالقرية ورتبته في العمل وأن صحبته بالمجني عليه استمرت أشبه بالسمن على العسل حتى قبل فترة من وقوع الجريمة، والتي حدث فيها خلاف أو سوء تفاهم بينه وإياه، أدى هذا الخلاف إلى أن وصل بسببه إلى مركز شرطة ٢٢ مايو بالأمانة، وفجوى الخلاف كان أن الشاب المجني عليه اتهمه في أسرته، وأنه بهذا الإتهام أساء إليه واران تشويه سمعته، كما أنه قام بتهديده أكثر من مرة.. وقد دونت القضية وحفظت ضدّه بمركز شرطة ٢٢ مايو بمضمون ذلك الإتهام وتشويه السمعة.. ومع أن الخلاف حل في حينه وأصلح مع المجني عليه على إثره، ثم عانت بينهما العلاقة والصحة مرور الأيام، وعادا يلتقيان ويجلسان مع بعضهما البعض والسهو بين الحين والآخر، إلا أن النفس ظلت لدى كل منهما فيها ما فيها، ولم يسكن أحدهما ما كان منه نحو الآخر، وإن كان ذلك بقي مكتوماً وخفياً يستعر ناراً في الصدر بالنسبة لكل منهما دون أن يظهر علناً.. ثم في الأونة الأخيرة راح الشاب المجني عليه كمن يلحق له بالتهديد ويكرر بطريقة المزاح بما يعني الإساءة إليه وتشويه السمعة والنفس سبب الخلاف بينهما السابق.. مما جعله يخاف منه ومن تهديده ومن تشويه سمعته.. في الحين الذي استمر اللقاء وظلت العلاقة بينه وإياه ولم تنقطع.. ثم في الأيام الأخيرة ساورته الشكوك وتكاثرت وتوهبه السمعة.

وحكى ذلك لزميله المدعو علي، وكذلك للمدعوين عدنان وسفيان، والذين اتفقوا وخططوا لتأديب الشاب المجني عليه أو إقتله (أو كما ذكر المتهم هاتي في اعترافه بالنص).. ثم في ذلك اليوم الخميس (يوم الواقعة) والساعة الخامسة قبل المغرب اتصل الشاب المجني عليه بالسمك (المدعو هاتي) قائلاً له بأنه سوف يأتي عنده في غرفته السكن والكافيه جوار سوق السمك لكي يجلسان للمقيل (مخزناً) ويسهر معاً (كون اليوم الخميس)، فأخبر المتهم، على إثر هذا الإتصال من الشاب، صاحبه المدعو عدنان وسفيان والذين كانا مقبلين معه في الغرفة، بأن صاحبه المدعو محمد (صاحب الإتصال) يهدده بأنه يعاكس أسرته ويشوه سمعته، وأن الشاب أخبره أنه سيأتي للمقيل والسهو عنده، وأن مجيئه هذا وهما معه بالغرفة هو فرصة مناسبة لتفنيذ ما اتفقوا عليه بشأنه سلفاً.. ثم حضر الشاب المجني عليه، وجلس مع المقيل في الغرفة حتى الساعة الثامنة والنصف مساءً، وأثناءه قام الثلاثة وهم هاتي وعدنان وسفيان، بأن فاجئوه وريطوا وجلبه وقدميه بحبل كان مجهزاً من قبل.. ثم قاموا بضربه ضرباً عنيفاً ومبرحاً وهو في مقعته الجالس بها حتى راهه توقف حركته وسكنت أنفاسه، واعتقدوا أنه أغشى عليه، فبادروا إلى نرفه بالماء لكي يصحو من إغمائه، ولكنه لم يقف ولم يتحرك، وتبين لهم أنه قد لفظ الروح وفارق الحياة، فتركوه كما هو، وخرجوا من الغرفة مغادرين لها والمكان.. وكان بالصدفة لم يحضر في هذا اليوم المدعو علي زميل المتهم هاتي في العمل وشريكهم في الإنفاق على التقيد سلفاً، ولم يكن متواجداً أو مشاركاً أثناء التفنيذ.. وهو من حسن حظه إن صح التعبير وإن كانت النية سبقت والذنب أخف.

وبعد هذا الاعتراف للمتهم الشاب هاتي، اهتم رجال المركز وجداً في متابعة المشار إليهم أنفاً وهم المدعو سفيان والمدعو عدنان ثم المدعو علي حتى تم ضبطهم وأحضارهم، ولكن عند إحصار هؤلاء وفتح الحاضر معهم أكثر المدعو عدنان وسفيان المشاركة في ارتكاب الجريمة قائلين أن المنفذ للعملية ومرتكبها هو الوحيد المدعو هاتي، وأنه قد أخرجهما من الغرفة وأغلق بابها من الداخل وهما ظلاً ينتظرانه خارجها حتى التهي من تنفيذ الجريمة، وخرج إليهما ليقول لهما بأن الشاب المجني عليه مربوط داخل الغرفة، وسوف يعود فيما بعد ليراطه وإطلاقه، ثم غادروا المكان وذهب كل منهم في اتجاه إلى حال سبيلها.

غير أن الإنكار للمتهمين لم يقنع ضباط التحقيق.. واستكملت الحاضر بعد ذلك وأحيل المتهم هاتي ومن معه إلى النيابة المختصة، ليكون القضاء في نهاية المطاف هو صاحب كلمة الفيصل بشأن كل منهم.. ونسال الله السلامة وحسن الاستقامة لكل شبايبنا وإبنائنا.

قبل منتصف الليل بساعة من ذلك اليوم السبت الموافق ٢٠١١/٨ م كان الوقت عندما وصل البلاغ من أحد عناصر التحريات وهو الرقيب/ سعيد غراب بمركز شرطة الشهيد/ العلفي في الإمانة إلى رئيس مكتب البحث الجنائي بالمركز المقدم/ عبدالكريم لمروق، يفيد بأن أحد زملائه العاملين في إدارة البحث الجنائي بالإمانة واسمه بلال الأحمري أبلغه أن شخصاً صاحب محل مطعم بمنطقة بيت بوس على معرفة به أبلغه بما يؤكد: أن هناك جثة شخص ميت أو قتيل توجد بداخل غرفة سكن مستاجر لها شخص يدعى/ هاتي، ضمن منزل تابع لأحد المواطنين اسمه/ محمد صالح، والمثل كائن جوار منطقة سوق السمك غرب المستشفى الجمهوري.

فتحرك الضابط رئيس مكتب البحث المشار إليه منتقلاً ومعه بعض الأفراد من المركز إلى المكان للتأكد.. ووجدوا الغرفة عند وصولهم كان بابها مغلقاً ومقفلاً، وشاهدوا عبر نافذة الغرفة من خلف زجاجها شيئاً ملفوفاً ببطانية في الداخل.. وكانت الإضاءة غير كافية، والساعة متأخرة من الليل.. ففكروا في ترك كل شيء على حاله وتأجيل مهمة التأكد إلى الصباح، ثم مكثوا لحراسة المكان حتى شروق صباح اليوم التالي، في هذا الصباح حضر من المركز الرائد/ أحمد إسحاق نائب مدير المركز والرائد/ محمد البحيري نائب رئيس مكتب البحث ومعهم الرقيب (المبلغ) إلى المكان وقاموا أفتاحها بإدخال ماصورة (فضية) من النافذة إلى داخل الغرفة وحركوا بها ذلك الشيء الملفوف بالبطانية في الداخل ورقعوا البطانية قليلاً، فشاهدوا حينها رجلي شخص آدمي ظهرت لهم من تحت لفة البطانية، كما أبتعدت رائحة كريهة متعفنة من الداخل جعلتهم ينتعبدون بضع خطوات إلى الخارج، فتأكدوا خلال ذلك أنها جثة لشخص ميت أو قتيل في حالة تحفن أو بدات.. ثم قاموا على إثر هذا بالتحرك لعمل الإجراءات الأولية والمتبعة تجاه الحالة، والمتتمثلة في المبادرة إلى تسجيل بلاغ جنائي رسمي، وإبلاغ عمليات أمن منطقة معين وعمليات أمن الأمانة، وكذا إبلاغ مدير مركز شرطة العقيد/ إلياس الشميري ومدير المنطقة العقيد/ يحيى الأكوغ، وإستدعاء مختصي الألة الجنائية لإجراء المعاينة الفنية والتصوير، إضافة إلى التواصل مع النيابة المختصة لإرسال ممثل لها للحضور والمشاركة في القضية فحضر هؤلاء، وكان مبعوث النيابة المرسل هو العضو/ محمد القدسي.. حيث تم فتح الغرفة والدخول إليها، وأجريت المعاينة الفنية للجثة والمكان من قبل مختصي الألة الجنائية.. وكانت الجثة بدت في الإنتفاخ وانبعاث الرائحة الرمية منها، وهي لشاب بدا في الـ ٢١ عاماً من عمره وكان مكثفاً (مربوطاً) بحبل يديه ورجليه للخلف.. وفهه مازال محشواً بالقات (مخزناً) كما ظهرت على جثته آثار الضرب المبرح وفي أكثر من بقعة بجسمه.. والأشياء بالقرية كانت في حالة عبث أو غير مرتبة، وبعض بقايا أوراق وأغصان القات وجدت متناثرة، وثلاث بقع للجوس بالماتكا كانتها بقع للمقيل كانت على يمين ويسار البقعة المعتبر بها على الجثة في الغرفة، إضافة إلى بعض قوارير الماء (الصحة) وعلب المشروبات الغازية، البعض منها فارغة.. مما أشار آنذاك بأن ثمة ثلاثة أشخاص إلى جانب الشاب المجني عليه كانوا جالسين للمقيل أو (مخزنين) بالغرفة نهار ومساءم الواقعة، وأن أحد أولئك الأشخاص الثلاثة أوجمعيهم هم الجناة ولهم علاقة بالجريمة.. فوضع رجال المركز ملاحظتهم هذه في أذهانهم وحسبانهم أثناء تواجدهم بالغرفة، ثم ركزوا عليها واهتموا بهؤلاء الأشخاص الثلاثة ومنابعهم بعد إنتهاهم من المعاينة ونقل الجثة إلى تلاجية المستشفى الجمهوري لحفظها، ثم تشكيلهم كفريق عمل جماعي للمتابعة وكشف ملباسات الجريمة والضبط بالمركز.. وكان الفريق بقيادة مسئول البحث المقدم/ عبدالكريم لمروق والرائد/ أحمد إسحاق نائب مدير المركز والرائد/ محمد البحيري نائب رئيس البحث، وعضوية المساعد/ علي جعجان والمساعد/ علي ناصر الدهمي والمساعد/ بلال العنكاشي والرقيب/ فهد الحجري والرقيب/ أنيس العامري والأخ/ يحيى الفقيه والرقيب/ رمزي الكامل والرقيب/ عبدالعزيز البشري والأخوة/ ماهر الظفاري ورياد العوة، وسامي السعوتاني، والوزير سالم وإبراهيم زيد، إضافة إلى سعيد غراب، تحت إشراف مدير المركز العقيد/ إلياس الشميري ومشاركته المباشرة، والإشراف العام لمدير المنطقة العقيد/ يحيى الأكوغ، ثم مشاركة نواب مدير أمن المنطقة المقدم/ أحمد الطاهري والمقدم/ معمر هراش والمقدم/ يحيى أبو حاتم، والذين شكلوا جميعاً فريقاً واحداً متكاملًا ومقسماً في الوقت ذاته إلى مجموعات، كل مجموعة تكلفت بالعمل في اتجاه معين.. فمجموعة كانت للمتابعة، ومجموعة فتحت الحاضر وجمع الأدلة، ومجموعة لتقصي الآثار والضبط.. وهكذا.. ولكن جميع المجموعات تلتقي جهودها حول هدف واحد مشترك ومتراپب وهو كشف ملباسات الجريمة وضبط مرتكبها أو فاعليها.

وقد قام ضباط وعناصر الفريق وعلى ضوء خطة بحث اهتموا بوضعها كمحاور للإطلاق في البداية، بضبط مالك المنزل التي فيه الغرفة السكن المعتبر بها على جثة القتيل، وكذلك ضبط الساعي في تاجر الغرفة والذي اسمه/ يحيى، ثم ضبط صاحب الطعم بمنطقة بيت بوس الذي كان يعمل لديه ساكن الغرفة (المتهم) واتصل هذا الأخير إليه أول الأمر بيلغه بأنه قتل شخصاً وجثة القتيل في غرفته الساكن بها.. وكذا ضبط العامل زميل المتهم الذي كما قيل (من المعلومات الأولية) أنه سكن مع المتهم الهارب ذات الغرفة خلال الأيام الأخيرة قبل وقوع الجريمة، وإسم العامل المشار إليه علي.. وضبط هؤلاء كان بغرض سؤالهم وجمع الأدلة والمعلومات لمعرفة كل ما يتعلق بالمتهم (المدعو هاتي) الهارب، وأصدقائه والأشخاص الذين كان يلتقي بهم ويترددون عليه أو يتزود عليهم سواء غرفة سكنه ومحل عمله أو في أماكن أخرى ومعرفة أي مكان ممكن أن يكون اتجه إليه في هروبه وإخفائه.. وكان إخفاؤه وغيابه عن العمل بالمطعم من قبل ثلاثة أيام من العثور على الجثة، أي من اليوم الذي قدر لوقوع الجريمة فيه.. واتضح من خلال أقوال صاحب المطعم الذي كان المتهم يعمل عنده بمنطقة بيت بوس أن الذي عرف المتهم على صاحب المطعم قبل الإلتحاق للعمل لديه هو شخص يدعى/ فاضل.. كما أتضح أن العامل المدعو/ علي والذي سكن مع المتهم في الغرفة، كان قد خرج من السكن قبل يوم أو يومين من حدوث الجريمة وترك بعض حاجياته في الغرفة لم يأخذها منها، وكان سيعود لأخذها في مساء نفس اليوم الذي وقعت خلاله الجريمة أو في نهار اليوم التالي لوقوعها، وأن المتهم الهارب اتصل بصاحب المطعم بعد هروبه وإخفائه لكي يقوم بإبلاغ العامل المدعو/ علي أنه لايتاني للغرفة من أجل أخذ حاجياته المبروكة فيها، لأن الغرفة مغلقة وبداخلها جثة شخص قتيل، وأنه مسافر خارج صنعاء.. و...

فحرص رجال الفريق أن يظل صاحب المطعم في التواصل مع المتهم هاتياً وأيضاً لا يقطع الإتصال به، وطلبوا منه - أي من صاحب المطعم - أن يظلم إلى المتهم إذا أراد الإتصال به أو أن يكون إتصاله من جهاز تليفون ثابت، وهذا لكي يتمكنوا من خلال ذلك من معرفة المكان أو



من ملفات الشرطة

● الغرابية غير المهودة في تصرف القاتل مرتكب هذه الجريمة، كونه قام بالاتصال هاتفياً بعد ارتكابه للجريمة بثلاثة أيام إلى أحد أصحابه بيلغه: بأنه قتل شخصاً، وأن جثة هذا الشخص موجودة ومغلق عليها داخل غرفة سكنه الكائنة جوار سوق السمك في العاصمة صنعاء.. كما قام بالاتصال بعد ذلك بوالد الشاب المجني عليه وأرسل رسالة بيلغه فيها، بأنه قتل ابنه، وأن جثة والده موجودة أو مودعة في تلاجية المستشفى الجمهوري (بصعنا) وعليه الذهاب إلى هناك للتأكد.. فذهب الأب إلى تلاجية المستشفى، وتأكد من صحة ذلك، وكانت صفة أو صدمة كبيرة وشديدة له حين رأى جثة ابنه وتعرف عليها في التلاجية، ولم يكن مصداقاً عند رؤيته لها، وكاد يغمى عليه لحظتها، ويصعوبة تماسك نفسه.. وأحداث الجريمة من بدايتها إلى نهايتها متشابهة معقدة ومتضاربة متناقضة، ويكتنفها الغموض وعنصر المغامرة والإثارة والغرابية إلى حد لا يتخيله عقل.. ومع الوقائع:



عرض وتحليل / حسين كريش

طالقة طارئة



نبيل حيدر

«أسامة» المخطوف

□ أكثر من اثني عشر يوماً مرت ولا يزال الطفل أسامة علي مهيب مختطفاً ومعه اختطفت أرواحنا وقلوبنا وصارت أسيرة الأسى والحزن والخوف على الطفل المخطوف وعلى براته وعلى جميع الأطفال. إنها مسألة تقسده بعض الناس، لا يوجد لها تفسير مير معقول أو منطقي، طفل بري، يحطف من أمام مدرسته وكانه كيش أو نعمة، واللامعقول وغير المنطقي أن الأجهزة الأمنية لم تقم الدنيا بحشاً عن الطفل، بل زادت على عبثها تمديد أرجلها، وهو أمر ثابت في الشكوى التي نشرت في ملحق «قضايا وناس» الأسبوع الماضي وتحت توقيع والد الطفل.

○ المحيط أن نشر الشكوى لم يثمر حتى عن رد، إهمال ما بعده إهمال، ولا تدري من تخاطب ولا تجد غير أن تسأل نفسك: أهكذا يتم التعامل مع قضية اختطاف ومن قلب العاصمة صنعاء؟! أهكذا يجري التعامل مع اختطاف طفل؟ ومن أين؟ من أمام مدرسته؟! ○ الحقيقة المزعزة أن الأمر مخيف ومرعب، ولا يوجد أي مبرر مدني أو قبلي أو عرفي يمكن الاحتياط وراءه والهروب من المسؤولية ومن الواجب، لأن الخطف لا يمكن تبريره حتى صاحب الحق، وإذا افترضنا وجود البعض له تبريراً فهل يمكن له تخفيف فاجعة عائلة الطفل بتبريره؟

○ مؤكداً أنه مستحيل، ومن الغباء محاولة ذلك، لكن ماذا نقول؟ فال تصرفات اللاسؤولية في التعامل مع قضية الخطف بشكل عام ومع قضية خطف هذا الطفل بالذات، تجبر المرء على الانجرار ودخول عالم الخبل وقول مثل ذلك القول، إلا أنه ليس من الخبل القول بوجوب محاسبة المقتصرين ممن وصلهم بلاغ الخطف وتعاملوا معه ببرود.

○ ونعم وألف نعم، يجب أن يكون البرود في التعامل مع مثل هذه الجرائم غائباً، بل وميتاً، فالأمن لا يجتمس أن يكون الجهاز مطلقاً وخارج الخدمة، ومسؤوليته لا تتوافق مع درجات الحرارة المنخفضة. يجب أن يتحول كل رجل أمن إلى أب وأخ للمخطوف ويبحث عنه بكل وسائله، وليس بالضرورة أن ينتظر الناس حتى تنفذ عملية خطف مقابلة كما هي العادة الهجيمة عند البعض. ○ يجب أن يكون رجل الأمن والقانون نفاعلاً في التحرك والضبط وملاحقة الخاطف المشتبه به وغير المشتبه، على الأقل من باب الشفقة على جنون أب وأم فقدا ولديهما وبطريقة فذرة عنوانها الاختطاف.

زينب وتماي..

رحلة الشتاء من جامعة عدن إلى رستوك بألمانيا



عدن/ نصر مبارك باغريب
يحق لأسرتي الطفلتين زينب وتماي أن يسجلا أمي السبت (٥ يناير ٢٠١١م)، تاريخاً جديداً لميلاد أبتئيهما بعد أن نجحت العمليتان الجراحيتان اللتان أجرينا لهن لمعالجة التشوهات النادرة في وجهيهما، في رحلة إنسانية نادرة كانت محطاتها الأولى جامعة عدن، والأخيرة مستشفى جامعة رستوك في ألمانيا، في حين كان رجل الخير الشيخ عبدالله أحمد بقشان رئيس مجلس أمناء جامعة عدن، والدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن نافذة بداية الانطلاق والزاعي لها، والدكتورة أحلام هبة الله رئيسة مركز الشفة الأرنبية بجامعة عدن، والدكتورة مهجت أحمد الدبعي عميدة كلية طب الأسنان هن القلوب الرحيمة لها.

من قبل الفريق الطبي نظراً لاحتياجها لأجهزة ومعدات دقيقة وخبرات متعددة، ولا مجال لعلاجها إلا في أوروبا. وهنا تدخل الشيخ المهندس عبدالله أحمد بقشان رئيس مجلس أمناء جامعة عدن الذي تكفل بتكاليف السفر والعلاج للطفلتين وإجراء العمليات الجراحية في مستشفى جامعة رستوك الألمانية. لقد عبرت رحلة الشفاء للطفلتين

إلى أمل حقيقي وأمر يسير في داخل البلاد بفعل هذه الاتفاقية الموقعة بين جامعتي عدن ورستوك. وأشمرت هذه الاتفاقية قيام الفريق الطبي الألماني اليمني من جامعتي عدن ورستوك في العام الماضي فقط (٢٠١٠م)، عن إجراء نحو ١٠٠ عملية جراحية للمصابين بأمراض الشفة الأرنبية وقبة الحنك، غير أن عمليتي الطفلتين زينب وتماي استعصى إجراءهما

بملايين الريالات. لقد مثلت الاتفاقية التي وقعها الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن بارقة الخلفية في وجهيهما، فأمكننا المستشفيات المحلية لم تصل بعد إلى القدرة على إجراء عمليات جراحية في الوجه بهذا المستوى المعقد والخطير، كما أن الإمكانيات المالية المتواضعة للأسرتين يستحيل أن تمكنهما من تحمل تكاليف العمليتين والتي تقدر

بالإماني التي وقعت بين رئيسي الجامعتين في شهر يونيو ٢٠٠٩م، هي بداية الرحلة والمبالد الجديد لكل المصابين بهذا الداء، والتي أسفرت عن قيام فريق طبي ألماني من جامعة رستوك القيام بعمليات سنوية منتظمة إلى اليمني والاشتراك مع أطباء جامعة عدن لإجراء العمليات الجراحية للأطفال المصابين مجاناً وتحويل يأس العلاج بصعوبة السفر للخارج،



بملايين الريالات. لقد مثلت الاتفاقية التي وقعها الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن بارقة الخلفية في وجهيهما، فأمكننا المستشفيات المحلية لم تصل بعد إلى القدرة على إجراء عمليات جراحية في الوجه بهذا المستوى المعقد والخطير، كما أن الإمكانيات المالية المتواضعة للأسرتين يستحيل أن تمكنهما من تحمل تكاليف العمليتين والتي تقدر